

# **الحركات الاحتجاجية كمحرك لتغيير النظام السياسي المصري (2004 – 2014)**

**د. محمد نور البصراطي**

**مدرس العلوم السياسية**

**كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة بنى سويف**

## الملخص

الاحتجاج في اغلب الأحوال له مقدمات، فعجز المواطن عن الحصول على حقوقه بالطرق المشروعة، وفقده لوسيلة اتصال بينه و بين السلطة سواء كانت تلك الوسيلة الوسيطة هي الإدارة المحلية، الأحزاب، المجتمع المدني - و التي تعاني من غياب أيضاً في مجتمعاتنا العربية، فأن ذلك يترتب عليه ضغوطاً أكبر للمطالبة بحقوقه، مما يترتب عليه تحويل هذه المطالب إلى غضب يتحول إلى احتجاج، وقد يكون ذلك الاحتجاج عفوي أو منظم في شكل حركة تعبر عن تلك المطالب، وتتأثر قوة الاحتجاج بعدة عوامل منها آليات الحشد و التعبئة، الوسائل التكنولوجية، توافر القادة القادرين على الإدارة و التفاوض .

الكلمات المفتاحية:

الاحتجاج - السلطة - النظام السياسي - التغيير - التعبئة

## Abstract

In most cases, the protest has precedents. The inability of the citizen to obtain his rights through legitimate means, and his loss as a means of communication between him and the authority, whether it is the local administration, the parties, the civil society - which also suffers from an absence in our Arab societies, it may be a spontaneous or organized protest in the form of a movement that expresses these demands. The force of protest is influenced by several factors, including the mechanisms of mobilization and mobilization, technological means, the availability of leaders Capable of management and negotiation.

**Key words:**

**Protest – Authority – political system – change – mobilization**

## مقدمة

مثلت حركات الاحتجاج السياسي في العالم العربي خلال العقد الأخير أحد أدوات التغيير في هيكل النظم السياسية، ولقد شغلت الحركات الاحتجاجية حيزاً مهماً من الاهتمام الأكاديمي لدراسة نشأة تلك الحركات و دوافع تكوينها ومحفزات استمرارها، ولا سيما الحركات التي قامت بمبادرات شبابية، و التي حظيت بتأييد اتجاهات مختلفة، وكيف استطاعت كل حركة أن تأخذ مساراً مختلفاً عن الأخرى ولكن يجمعهم مطالب تتشابه في ضرورة تغيير النظام الحاكم ومهاجمة السياسات العامة لذلك النظام، و إن استخدمت كل حركة من تلك الحركات آليات للتعبئة و الحشد الجماهيري من شأنها السيطرة على الشارع ومن ثم القدرة على التأثير في بقاء النظام السياسي .

وبالنظر إلى نشأة الحركات الاجتماعية نجد أن كافة الحركات ظهرت في ظروف استثنائية كوجود العديد من الأزمات التي تعرقل التحول نحو الديمقراطية في كافة الدول العربية، بالإضافة إلى وجود عدد من العوامل الداخلية التي أسهمت بدورها في ميلاد تلك الحركات الاجتماعية ومن ثم نجد أن حركات التغيير الاجتماعي في العالم العربي ولاسيما في مصر لم تقم من أجل تقديم نموذج سياسي بديل للحكم القائم ولم تسع إلى الوصول لسلطة بقدر ما تسعى إلى التعبير عن حالة من عدم الرضا عن الوضع القائم وغياب الشرعية السياسية، وتتأثر قوة الاحتجاج بعدة عوامل منها آليات الحشد و التعبئة، الوسائل التكنولوجية، توافر القادة القادرين على الإدارة و التفاوض .

**والدراسة تحاول** أن تبرز محفزات نشأة تلك الحركات في عالمنا العربي عامة ومصر خاصة، والصراعات المحيطة بتلك الحركات سواء كانت من خارج الحركة أو من داخلها، ودور تلك الحركات في النظام السياسي، وقدرة النظام السياسي في المراحل المتعاقبة على استيعاب تلك الحركات.

وهناك العديد من المؤشرات على أن حركات الاحتجاج السياسية في غالبية الدول العربية تتجه نحو الانحسار الذي يختلف في مقداره واتجاهه من حالة إلى أخرى، الأمر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الأسباب، وتأثيرات ذلك على العملية السياسية في المنطقة العربية وهو

ما تحاول الدراسة التعرض له، وسوف تقوم الدراسة بتحليل تأثير الحركات الاحتجاجية بدءاً من عام 2004 حتى 2014.

**وتأتى مشكلة الدراسة:** لتبرز أن الفواعل التقليدية الوسيطة بين الشعب والنظام السياسي أصيبت بالترهل وفقدت البوصلة تجاه ما يتعلق بمصلحة المواطن، وإن تلك الفواعل كالأحزاب والنقابات فقدت ثقة المواطنين في قدرتها على إحداث تغيير في سياسات النظام أو القدرة على الحشد، وبالتالي أصبح لجوء الجماهير للفواعل غير التقليدية كالحركات الاحتجاجية والإعلام نقطة تحول في التأثير والتحديات. **ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة:** إلى أي مدى استطاعت الحركات الاحتجاجية السياسية أن تكون محركاً للتغيير في النظام المصري منذ 2004 وحتى 2014؟ وينبع من ذلك التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما هي أدوات الحركات الاحتجاجية في عملية التعبئة السياسية؟
- هل تمتلك الحركات الاحتجاجية محفزات الاستمرار؟
- هل قادة حركات الاحتجاج السياسي ينتمون لنفس البيئة الاجتماعية لقادة حركات الاحتجاج الاقتصادي؟
- هل كل الحركات الاحتجاجية ذات طبيعة نخبوية؟
- ما هو مستقبل الحركات الاحتجاجية في ظل إجراءات ما بعد 2013/7/3؟

وتكمن **أهمية الدراسة** في دراسة الأثر الذي ساهمت به الحركات الاحتجاجية في محاولة تغيير الواقع أو الإسهام في تغيير الواقع بما لديها من آليات وتوجهات فكرية حديثة أسهمت في حراك سياسي منذ عام 2004، حتى أصبحت محركاً للتغيير في ثورة 25 يناير والموجة الثورية في 30 يونيو.

**وتهدف الدراسة** إلى تفسير محفزات نشأة الحركات الاحتجاجية داخل المجتمع المصري بالإضافة إلى تحليل أنماط الحركات الاجتماعية المصرية وما طرأ عليها من تحولات أسهمت بدورها في جعلها حركات مؤثرة سياسياً واجتماعياً، وهل هذه الحركات تخطت الواقع السياسي المتسلط

كوسيلة للمشاركة والضغط على السلطة القائمة من خلال ما تعتمد عليه هذه الحركات من أدوات غير نمطية للمعارضة؟

## المحور الأول: الاحتجاج بين المفهوم والأبعاد

**مفهوم الاحتجاج:** يعرفها الباحث بأنها تلك الجهود التي يبذلها مجموعة من المواطنين يجمعهم مطالب محددة بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر قرباً من الأهداف التي يؤمن بها منظمو الاحتجاج.

**عناصر الاحتجاج:** هناك عدد من العناصر الأساسية لا بد من توافرها في الاحتجاج حتى يأخذ هذا المسمى. وتتمثل في أربعة عناصر أساسية "فعل الاعتراض، المعترض، المعترض عليه، وموضوع الاعتراض، جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محرّكة، ووسائل تعبئة (العجاتي، 2011، ص 90)

### أهداف الاحتجاج:

- الضغط على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم لمحاولة تعديل مسار وضع معين.
- محاولة ضم أكبر عدد ممكن من المتعاطفين مع تلك الأهداف المعلنة.
- رفع الوعي لدى شرائح مجتمعية أخرى لتوصيل رؤية معينة.
- تحقيق كل أو جزء من المطالب التي رفعها الاحتجاج.

**أساليب الاحتجاج:** الدعوة عبر وسائل الاتصال للانتقاء في مكان معين، رفع لافتة تعبر عن المطالب، استخدام شعارات ورموز ترمز للاحتجاج لزيادة معرفة الجمهور بأهدافه، التجمع في أماكن حيوية ومؤثرة من خلال مجموعات للتنديد بسياسات أو قرار معين.

### شروط نجاح الاحتجاج:

- سلمية الاحتجاج أياً ما كانت صورته من الشروط الهامة لنجاح الاحتجاج والحث على المشاركة فيه.

- أن يكون الاحتجاج نشاطاً استثنائياً وغير معتاد يهدف إلى تحقيق مطالب وينتهي فور تحقيقها أو التفاوض على جزء منها (شومان، 1996، ص 37).
- أن يكون عملاً منضبطاً وغير فوضوي، محدد المطالب والأهداف.
- أن تكون المطالب واقعية ومشروعة.
- كلما استطاعت الحركة الاحتجاجية أن تكون لديها القدرة على التعبئة وتوافر وسائلها المناسبة كلما كان ذلك أحد عناصر النجاح.

### أبعاد نشأة الحركات الاحتجاجية (عبد الصادق، 2013)

- **بعد مؤسسي:** يتمثل في ضعف دور الأحزاب والمجتمع المدني وممثلي السلطة التشريعية كمؤسسات وسيطة بين الحاكم والمحكومين، وعدم التوافق بين التغيرات في الرأي العام وبين عملية وضع السياسات.
- **بعد تكنولوجي:** تمثل في الارتباط المتزايد بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ووفر فرصاً أمام لاعبين جدد، وخاصة مع ما وفره الإنترنت من وسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار، وكذلك اندماج الخدمات مع بعضها حيث يتيح الإنترنت خدمة الاتصال وإمكانية التراسل المجاني، فضلاً عن الحرية المتاحة وارتفاع سقفها عن وسائل الإعلام التقليدية (حسني، 2012).
- **بعد تنموي:** فالمجتمعات التي تكون في طور التحول يكون لديها حالة متصاعدة من الحراك السياسي، وقد شهد المجتمع الدولي عدداً من السياسات التي تشكل دوراً هاماً في إيجاد حالة من الحراك السياسي بين المهتمين بالشأن العام، بالإضافة إلى أن الانفتاح على الخارج ولد حالة من الطموح والتطلعات التي تمثل ضغطاً على صانعي القرار، وقد لا تتوافق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- **بعد التركيبة السكانية:** حيث أن المجتمعات العربية عامة ومصر خاصة تحوي فئة عمرية من الشباب تشكل ما يقرب من 60%، لديهم رؤى للتغيير وعلى دراية كافية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتفاعل معها (ليلة، 1995، ص 60)، مقابل الفئات العمرية الأكبر سناً التي ما زال بعضها ينظر إلى الفئات الأصغر عمراً بعين المتشكك.

## بيئة الحركات الاحتجاجية السياسية:

إن تاريخ الحركات الاجتماعية يطرح رؤية حادة لمشكلة ذات خصوصية متميزة في التحليل السياسي، فالحركات الاجتماعية لها تاريخ متصل (عقل، 2017)، فالأشكال والأفراد ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخياً، وفعالية الحركات الاحتجاجية السياسية تتوقف على البيئة التي تنشط فيها والتي يتحكم فيها عدة محددات مثل:

1- الإطار الحاكم للنظام السياسي، وموقفه من الديمقراطية والتي تعزز - في حد ذاتها - من تشكيل وانتشار الحركات الاجتماعية، وذلك لأن من سماتها الشمول، المساواة، التشاور، وأيضاً تعزز تعبئة الحركة الاجتماعية، وعادة ما يسمح وجودها هي الأخرى برفع المطالب من خلال الحركة الاجتماعية (Tally , 2014).

2- تعدد التفاعلات التي تقع في إطار الحركات الاحتجاجية على الأرض (مثل التفاعل بين المتظاهرين والشرطة) مصدراً لابتكار دائم، وتفاوض نحو إدارة الأزمة، وهو ما يؤدي إلى حراك سياسي.

3- يتصل المشاركون في الحركات الاحتجاجية ببعضهم البعض، دون اقتصار ذلك على النشاط، بل متضمناً أيضاً السلطات والإعلام وآخرين من المستهدفين بالمطالب، يبتكرون أفكار تساعد في خلق درجة من الوعي السياسي للشارع ويتنافسون من أجل كسب قاعدة شعبية.

## الإطار القانوني لمشروعية الحركات الاحتجاجية في الدساتير المصرية:

- **دستور 1971:** لم يكتفِ الدستور فقط بالتأكيد على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وحرية البحث العلمي والإبداع وذلك كما في المادة (47) منه والتي تنص على: " أن حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني. " وكذلك المادة (54) والتي تنص على " للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور

اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون" (الدستور المصري، 2014).

- **دستور 2012:** نصت المادة (45) على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير، وكذلك المادة (50) والتي تنص على أن للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، غير حاملين سلاحاً، ويكون ذلك بناء على إخطار ينظمه القانون. وحق الاجتماعات الخاصة مكفول دون إخطار، ولا يجوز لرجال الأمن حضورها أو التتصت عليها (الدستور المصري، 2012).

- **الدستور المعدل 2014:** نصت المادة (65) على أن حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر، وكذلك المادة (73) والتي تنص على أن للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وحق الاجتماع الخاص سلباً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التتصت عليه (الدستور المصري، 2014).

- بل إن هناك اتفاقيات وقعتها مصر تضمن الحقوق في التعبير والتظاهر السلمي (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1982)، والذي جعل لهذا العهد قوة والزام القوانين المحلية، المادة (18) والمادة (19) منه وللتان تؤكدان بوضوح على حرية الفكر والتعبير، حرية اعتناق الرأي وإبداءه، وغنى عن البيان أن مثل هذه الاتفاقيات لها قوة النصوص القانونية.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر عام 1948)، والموقعة عليه مصر وفيه المادة (19) التي تنص على: " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستثناء الأبناء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية ".

## المحور الثاني: الحركات الاحتجاجية السياسية في مصر (2004: 2014)

أولاً: في مرحلة ما قبل 25 يناير 2011 (2004 - 2011): يلزم لقياس أثر فاعلية الحركات الاحتجاجية خلال تلك الفترة، التعرض إلى السياق العام (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) التي تتسم به تلك الفترة، وذلك لمعرفة محفزات نشأة تلك الحركات ومطالبها في هذه الفترة وأدواتها التعبوية ورد فعل المكونات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي تجاهها، وكذلك النتائج التي تمخضت عنها.

- **السياق العام** : اتسمت تلك الفترة بركود سياسي حزبي وسيطرة الحزب الواحد على مقاليد الأمور ( الحزب الوطني) وعجز تام عن الاتصال بال جماهير والتعبير عنها، مع تضيق شديد من السلطات على مساحات عملها، وصعود فكرة تغطية المجتمع المدني لمجالات الإخفاق الاقتصادي للدولة والتوسع في التوجهات الليبرالية، و الاعتقالات في ظل قانون الطوارئ، مع تزايد الضغوط الخارجية من أجل ديمقراطية المجتمعات العربية بهدف تدمير الحاضنات الرئيسية للتطرف والإرهاب، وكانت هذه الخطوة هي الأهم في الجمع بين مفكرين من تيارات مختلفة وربما متعارضة في العمل معاً، كذلك أدت لكسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع العادي غير المُسيّس (العجاتي، مرجع سبق ذكره، ص 121).

### الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية):

مع بداية عام 2004 بدأ يتردد خطاب شبه رسمي يمهد لتوريث السلطة لابن الرئيس الأسبق مبارك، بالإضافة لاستمرار الترددي الاقتصادي، وبدأ ظهور الإعلام الخاص المستقل من صحف وقنوات ليعبر عن بعض الأصوات المعارضة، كما شهد التغيير الوزاري في يوليو 2004 أكبر مرحلة لتزاوج رأس المال بالسلطة، وكان ذلك هو **السياق العام** الذي يسيطر على المجتمع حينذاك، وتأتى نشأة **الحركة**، عندما قد قرر ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة والحزبية التي تمثل الطيف السياسي المصري (عبد الهادي، 2005، ص9)، الاجتماع لصياغة وثيقة تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر وبإنهاء حالة الظلم والفساد والاستبداد، وإلغاء قانون الطوارئ، وأعلنوا تدشين حركة جديدة تسمى الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) بهدف تأسيس

نظام جديد في مصر بعد تحية النظام الحالي عن السلطة (البصراطي، 2017)، وكان السؤال المهم حينذاك.... ما الدافع الذي حمل هؤلاء - خاصة المنتمين إلى الأحزاب السياسية المختلفة أيديولوجياً - على العمل من خلال كفاية، إلا إذا كان هناك ثمة توافق على أن حركة كفاية، تعوضهم عن انسداد الأفق السياسي، والانتهازية السياسية التي باتت قاسماً مشتركاً بين جميع الأحزاب المصرية، فيما يتعلق بالحوار مع السلطة من أجل الإصلاح (إسماعيل، 2010).

وركزت الحركة منذ بدايتها على رفضها التجديد للرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسية خامسة ورفضها ما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي جمال مبارك الرئاسة، فرفعت شعارى لا للتمديد لا للتوريث، و اتخذت الحركة عدة أدوات للتعبئة منها أسلوب التظاهر في أغلب محطات المعارضة للنظام المصري، الاستفادة من بعض المنابر الصحفية المستقلة للتعبير عن آراء الحركة، وقد حازت الحركة على دعم مكثف من صحف المعارضة و التي ساهمت في رفع سقف النقد للنظام و الحكومة (حسين، 2008، ص 54)، وكذلك وقفات تضامنية مع القضاة والصحفيين و تمثلت مطالب الحركة التي أعلنتها فى :-

- الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ، والتخلص من مجموعة القوانين التي تنتهك الحريات (حسنى، 2012)
- إطلاق حق القوى المدنية السلمية في التنظيم، وفي تشكيل الأحزاب السياسية، والنفقات، والجمعيات بغير قيود (عطل قطار الإصلاح فتعثرت «كفاية» وأخواتها، 2007)
- الاعتراف بحق التظاهر والإضراب والاعتصام السلمي.
- إطلاق حريات التعبير، وإصدار الصحف، وتحرير أجهزة الإعلام المرئي والمسموع من القيود.
- تشكيل جمعية تأسيسية وطنية، تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد، يحتفي بالحرية ويضع الضمانات الفعلية لتأكيدھا.
- تأسيس جمهورية برلمانية، تضمن حقوق المواطن وتفصل بحسم بين السلطات، وتحد من انفراد الحاكم بالسلطات الدستورية المطلقة، وتضع حداً لمدد حكمه وصلاحياته.
- وتطالب الحركة بفترة انتقالية مناسبة - قبل إجراء أية انتخابات، يتم فيها خلق مناخ موات لإجرائها بنزاهة وعدالة، وحتى لا تصبح الانتخابات وسيلة لخداع الناس.

رد فعل النظام السياسي: رد النظام على نشاط الحركة بحملات اعتقال وتخوين لأعضائها (إبراهيم، 2012)، كما وجه مبارك انتقاداً قوياً للحركة اتهمها فيه باستغلال الظروف الدولية للضغط على النظام والاستقواء بالخارج وشكك في مصادر تمويلها، وهو ما رفضته كفاية جملة وتفصيلاً، ودعت الحكومة المصرية إلى الدخول في مناظرة علنية للرد على هذه الاتهامات (البصرتي، 2017).

و بالنسبة للقدرة على التأثير فإن حركة كفاية آنذاك اعتبرت اهم الحركات تأثيراً في المشهد السياسي، وان كانت لم تستطع تحقيق المطالب الرئيسية التي رفعتها من لا للتمديد ومحاولة إزاحة حسنى مبارك من الحكم، و إنهاء قانون الطوارئ، إلا إنها نجحت فى التأثير على بعض التعديلات الدستورية عام 2005، و التي تحولت فيها آلية اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب، وعارضت الحركة الاستفتاء على نص المادة 76 - عام 2005 - المنظمة لشروط الترشح للانتخابات الرئاسية ( أبو القمصان، 2012)، واعتبرت ذلك التعديل محاولة للتمهيد نحو التوريث، إلا إنه بعد إقرار التعديلات الدستورية عام 2005، عام 2007 بدأت الحركة مرحلة من الانحسار والتراجع . ولكن لا يمكن إنكار أثر حركة كفاية على تشجيع ظاهرة الاحتجاج في الشارع المصري وكسر حاجز الخوف والضغط على النظام القائم، وإزالة الخطوط الحمراء التي كان من أهمها نقد رئيس الدولة بشكل مباشر (حسين، 2014).

## حركة 6 إبريل:

• يعد السياق العام الذى نشأت فيه حركة 6 إبريل ( 2008 ) متشابه لحد كبير مع السياق العام لنشأة حركة كفاية - حتى بعد أربع سنوات - فالاستبداد و الظلم و انسداد الأفق السياسي و قانون الطوارئ هما العوامل السائدة ، اصف إليها غياب العدالة الاجتماعية وتردى أحوال العمال ، وهى الشرارة الأولى لتنظيم الإضراب عن العمل فى مصانع الغزل و النسيج بمدينة المحلة التى كان هدفها فى البداية مسارات اقتصادية و اجتماعية ، سرعان ما تلقى الخيط مجموعة من الشباب الذين تقاعلوا مع دعوات الإضراب ، إلا أن حركة 6 إبريل حولت نضالها إلى سياسي ضد النظام على جميع المستويات . وبدأت نشأة الحركة من مجموعة شباب غير منتمين إلى تيار أو حزب معين، وحرصت الحركة منذ نشأتها على عدم تبنيها لأيديولوجية معينة، حفاظاً على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة (المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية، 2012)

وتفاعلت الحركة للتديد بسياسات الحكومة في مواجهة غياب العدالة الاجتماعية ، وغلاء الأسعار ، وضعف الرواتب ، وتضامن معهم عدد من القوى السياسية ، و اتخذت الحركة عدة آليات لتسويق التعبئة و الحشد الجماهيري ، فعملت الحركة على تعميم الإضراب على مستوى الجمهورية ( قصة حركة صدعت رأس النظام ، 2014 ) ، وبدأت في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب ، وإرسال رسائل إلى المشتركين عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك لحثهم على المشاركة في الإضراب ، ثم وصلت الفكرة إلى الصحف حتى وصلت فكرة الإضراب إلى كل بيت في مصر ، وتدشين شعار لذلك اليوم تحت عنوان "خليك بالبيت" ، ورفع أعلام سوداء على شرفات المنازل ، وهو تطور في فكرة الاحتجاج السلمي وإيصال رسائل هامة إلى المجتمع و السلطة ، وكانت لهذه الحملة صدى في الشارع المصري مما ساهم في دفع الحركة للمشاركة في الحياة السياسية .

• وقد أتى رد فعل نظام حسنى مبارك حينذاك، بحملة من الاعتقالات عشية يوم الإضراب لقيادات الحركة والداعين للإضراب، وبدأ الصدام بين النظام السياسي والحركة، وقد استمرت الحركة في مناهضة سياسات النظام، ولعل الحركة وأعضاء صفحة خالد سعيد على الفيسبوك هم من دعوا لتظاهرات يوم 25 يناير 2011، وأثناء الثورة ذاتها كان لشباب الحركة تواجد قوى في الشوارع والميادين، مع إصرارهم على استمرار الاعتصامات حتى تتحى الرئيس مبارك في 11 فبراير (عبد العزيز، 2012).

### الجمعية الوطنية للتغيير:

في 25 فبراير 2010 ، أعلن الدكتور محمد البرادعي ، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، عن تشكيل "الجمعية الوطنية للتغيير" برئاسته ، وبمشاركة ٣٠ ناشطاً ، للضغط على نظام حسنى مبارك ، لإجراء تعديلات دستورية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث أن السياق العام التى نشأت فيه تلك الحركة لا يختلف عن سياقات الحركتين السابقتين بل يضاف عليه إجراء التعديلات الدستورية فى 2007، و التى بموجبها تم إلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات ومن ثم تزوير انتخابات المجالس الشعبية المحلية عام 2008 ، و الأمر قابل للتكرار فى الانتخابات البرلمانية خلال نفس العام (2010) ، وكان إعلان البيان التأسيسي للجمعية فى منزل البرادعي قبل شهور من إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة فى عهد مبارك ( الجمعية الوطنية للتغيير هي أول من مارس طرق الأبواب بالشارع السياسي المصري ،

( 2011 ) ، حيث كانت هناك مطالب ملحة للتغيير قبل إجراء هذه الانتخابات ، وجاء تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير بمبادرة من الشخصيات التي التقت مع الدكتور البرادعي وكانت أهم أهدافها تغيير النظام القائم إلى نظام ديمقراطي ( الجمعية الوطنية للتغيير الكيان المؤسسي الوحيد القادر على إحداث التغيير بمصر ، 2010 ) ، فبدأت ببرنامج للتغيير ذو المطالب السبعة ، وتشمل : إنهاء حالة الطوارئ ، وتمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها، والإشراف على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي ، وتوفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لكافة المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية ، وأيضاً تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية ، وكفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية ، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين ، والتصويت في الانتخاب بالرقم القومي ( البرادعي والمصريون في الخارج ، 2011 ) ، وقد أعلنت الحركة عن جمع توقعات إلكترونية بهدف تأييد مطالبها نحو التغيير ، وقد انضم للحركة عدد من الأحزاب و الحركات الاحتجاجية كحركة 6 إبريل ، وقد كان رد فعل نظام مبارك و الإعلام التابع له حينذاك ، أن قام بتوجيه الاتهامات للجمعية الوطنية للتغيير بأنها تحمل أجنادات خارجية تعمل على تنفيذها ، و التشكيك في قدرات د. محمد البرادعي ، وانه غير قادر على الإلمام بالحياة السياسية و الاجتماعية المصرية ، وذلك لبعده فترة كبيرة عن البلاد .

وقد استمرت الجمعية في المعارضة والضغط على النظام السياسي حتى سقط نظام مبارك، وهدأت قوة الجمعية الوطنية للتغيير خلال الفترة الانتقالية الأولى وحتى فترة حكم الرئيس مرسي، ولكنها نشطت وعقدت عدة مؤتمرات في أثناء محاكمات مبارك وذلك للرد على دفاع مبارك حول جرائمه في حق الشعب (الجمعية الوطنية للتغيير تفتح النار على نظام مبارك، 2014).

## ثانياً: مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 (2011 - 2014)

### حركة 6 أبريل

وخلال قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة الفترة الانتقالية استمر الصدام بين حركة 6 إبريل و المجلس العسكري ، حيث صدر بيان عن الحركة في 29 يونيو 2011 مطالباً بحماية وإنقاذ الثورة من محاولات الالتفاف عليها والنزول يوم الجمعة 8 يونيو للاعتصام بميدان التحرير اعتراضاً على البطء في محاكمات رموز النظام السابق ، وأضافت الحركة أن مطالبها

العاجلة لتصحيح مسار الثورة وإنقاذها تتلخص فى : محاكمات علنية مذاعة على الهواء مباشرة لمبارك ورجال نظامه ، تطهير وزارة الداخلية من قتلة الشهداء والمتهمين بالتعذيب والمتسببين بالعمد فى الفراغ والانفلات الأمني ، وضع حد أدنى للأجور 1200 جنيه وحد أقصى للأجور 15 مثل الحد الأدنى، وضع الدستور قبل الانتخابات البرلمانية بما يضمن وضع الأساسات قبل البناء ، استرداد الأموال المنهوبة فى الداخل والخارج، وقف تصدير الغاز لإسرائيل" ( رجب ، 2012 ) .

**ولقد أسفرت** تلك الدعوات عن بدء محاكمة الرئيس السابق ونجليه ووزير الداخلية السابق وعدد من معاونيه بما يشير إلى ثقل الحركة وتأثيرها فى الشارع، وترتب على ذلك أيضاً أن أصدر المجلس العسكري البيان رقم " 69 " (مجيب، فى هلال، 2013) والذي اتهم فيه الحركة صراحة أنها تعمل على إشعال الفتنة بين الشعب و الجيش وان العديد من كوادرها قد تلقوا تدريبات فى الخارج لقلب نظام الحكم وزعزعة الاستقرار، فضلاً عن اتهامهم بالحصول على تمويل من جهات خارجية تسعى لإثارة الفتنة فى مصر (غالى، 2011).

وفى 18 يناير 2012 دعت حركة 6 إبريل و بعض القوى السياسية الأخرى للتظاهر فى ذكرى ثورة 25 يناير لمطالبة المجلس العسكري بتلبية مطالب الثورة و تسليم السلطة ، **وجاء التأثير**، عندما ألقى المشير طنطاوي مساء يوم 23 يناير 2012 بياناً فى التلفزيون المصرى ، ألغى فيه العمل بقانون الطوارئ بدءاً من تاريخه ، والإعلان عن نقل السلطة بطريقة ديمقراطية بعد الانتخابات الرئاسية فى نهاية يونيو 2012 وذلك استباقاً للتظاهرات الحاشدة التى تم الدعوة إليها فى 24 يناير 2012 ( المجلس العسكري يوقف العمل بقانون الطوارئ ، 2012 ) **وخلال حكم الرئيس محمد مرسي**، عارضت حركة 6 إبريل الإعلان الدستوري الصادر فى نوفمبر 2012 ، واتفقت الحركة على ضرورة سحب الثقة من الرئيس مرسي و إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، وأعلنت حركة شباب 6 إبريل أنها بدأت فى تنفيذ فعاليات حملة "انزل" والهادفة لحث المواطنين على المشاركة فى تظاهرات 30 يونيو، مشيرة إلى أنه ستنتم الدعوة فى كل المحافظات لتنفيذ "عصيان مدنى" بحسب بيان صادر عنها (6 إبريل تحشد لمظاهرات 30 يونيو، 2013)، وأضاف البيان الذى نشرته الحركة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك " أن غياب القصاص العادل الذى وعد به الرئيس المنتخب من المجرمين الحقيقيين فى كل الجرائم ضد الثورة وعدم تحقيق أهداف الثورة التى قامت من أجلها بل

والالتفاف عليها والعمل على إقصاء المعارضين واتهامهم بما ليس فيهم أدت بالبعض من الشباب إلى أن يجيد عن الطرق السلمية واللجوء للعنف الذي نتقهمه جيدا ، ولكن نرفضه في كل الأحوال ونناشدهم بالعودة إلى مبادئ الثورة وروحها السلمية " ، وقد أعلنت حركة 6 أبريل أن "ثورة 30 يونيو ثورة شعبية خرجت من قلب المصريين في حالة تمرد على نظام استبدادي فاشي ديكتاتوري لا يراعى مصالح الوطن والشعب " ، وساهمت في الحشد الجماهيري بالتعاون مع الحملة الرئيسية في ذلك المضمار " تمرد " .

و يستمر دور الحركة في التأثير بعد 30 يونيو وعزل الرئيس مرسى ، فبعد الدعم الذي قدمته الحركة للموجة الثورية في 30 يونيو ، فسرعان ما دب الخلاف على خارطة الطريق مع السلطة الانتقالية في عهد المستشار عدلي منصور وما تبعها من إجراءات ، بداية من اعتراضها على تشكيل حكومة الدكتور الببلاوي، وحتى الاعتراض على عدد من القوانين التي أصدرها الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، وفي مقدمتها قانون التظاهر وواجهت الحركة حالة من الركود في الشهر التالي لـ 30 يونيو، حيث تصاعدت المواجهات بين قوات الجيش والشرطة من ناحية وأنصار ومؤيدي الدكتور مرسى من ناحية أخرى، و دخلت الحالة السياسية المصرية في حالة من الجمود في انتظار انتهاء المواجهات، واضطرت الحركة إلى الابتعاد عن العمل الاحتجاجي حتى لا تُحسب تحركاتهم باعتبارها تأييداً لجماعة الإخوان المرفوضة من أغلبية الشارع المصري، مما سيؤدى للخصم من رصيد الحركة (النوبي، 2015)، ومع اقتراب الذكرى الثانية لأحداث شارع محمد محمود في 19 نوفمبر 2013 عادت الحركة ومعها عدد من القوى الشبابية المحسوبة على ثورة يناير في محاولة النزول للشارع مرة أخرى لإعادة الفعاليات الاحتجاجية للمشهد السياسي، فقاموا بالدعوة لعدد من الفعاليات الاحتجاجية، ومع إصرار الحركة على انتزاع حق التظاهر الذي ترفضه السلطة، تسارعت الخلافات بينها وبين نظام 30 يونيو لتقاطع الحركة بجهتيها عملية الاستفتاء على الدستور، وتعلن بذلك قطيعة واضحة مع خارطة الطريق (أبوراس، 2014)، وقد جاء قرار محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بتاريخ 28 إبريل 2014 بوقف وحظر أنشطة حركة 6 أبريل والتحفظ على مقارها (1)،

(1) راجع حيثيات حكم محكمة القاهرة للأمر المستعجلة و التي ذكرت فيه المحكمة " إن حركة 6 إبريل حصلت على مال من دون ولاء لوطن ولا إحساس بذنب تجاه ما يحدث من آثار ما يقومون به من إراقة دماء والتعدي على جهات

ليؤكد على تهاوى تحالف 30 يونيو بين المؤسسة العسكرية وقوى مدنية وثورية، ثم تعلن الحركة أنها "سقاطع انتخابات الرئاسة المصرية وتصفها بأنها محاولة لتتويج السيسي (6 إبريل تقاطع انتخابات الرئاسة، 2014)، ومع تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة بدأ الصدام يأخذ شكلاً أكثر حدة، فبدءاً من عام 2015 بدأ صبر السلطة ينفذ تجاه الحركة لما رآته من إصرارها على التظاهر والاحتجاج متجاوزة قانون التظاهر التي ترى الحركة أنه يقيد الحريات ويقيد فاعليتها، ويرى النظام أنه يحافظ على الأمن والاستقرار، ومن ثم استمر في التضيق على أعضاء الحركة والقبض على قياداتها.

وبالتالي فتأثير حركة 6 إبريل كمحرك للتغيير في ظل الحكومات المتتالية خلال الفترة محل الدراسة هو التآرجح بين الوفاق والصدام مع كل الأنظمة السياسية الحاكمة بدءاً من تأسيس الحركة حتى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، باستثناء عهد حسنى مبارك الذي لم يشهد أي فترات للتوافق بين الحركة والنظام.

### حملة تمرد

حركة تمرد أو حملة تمرد كما أعلنت عن نفسها، انطلقت في أبريل 2013 من خلال سياق عام مجتمعي يشهد سخط ضد سياسات الرئيس محمد مرسى حينذاك وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمى إليها، ودعت لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسى، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة (حملة تمرد لخلع الرئيس، 2013)، وقد قامت الحركة بدعوة المواطنين إلى التوقيع على وثيقة تحمل نفس اسم الحملة ومتضمنة أهدافها، وفي 30 يونيو من نفس العام أعلنت على لسان أحد متحدثيها عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسى، وقد قوبلت

أمنية «اقتحام أمن الدولة» بواسطة أحد أعضاء الحركة «محمد عادل»، واستخدام المعلومات في أغراض شخصية لتحقيق أهدافهم، واستغلال وسائل الإعلام بواسطة إحدى العضوات (أسماء محفوظ) لإحداث الفوضى، وإن أعضاء تلك الحركة يستقرون بدولة عظمى، هي أمريكا لقطع المعونة الأمريكية عن مصر، بالإضافة إلى أن أحد أعضائها سبق أن ظهر بزي عسكري، ويحمل سلاحاً نارياً، الأمر الذى أصبحت معه الحركة تنتشر الفوضى وتهدد الأمن الوطني، واتضح ذلك عقب صدور أحكام قضائية ضدهم، بزعم دفاعهم عن الحقوق والحريات؛ مما يعد إرهاباً للمواطنين ومخالفة لتعاليم الإسلام، ولكونهم يتآمرون على الوطن لصالح جهات خارجية، وأن ما تنظمه تلك الحركة من تظاهرات الغرض منها الإساءة للأمن الوطني وتهديد قطاع السياحة وحركة الاقتصاد المصري.

حركة تمرد في بدايتها بحالة من الشجب والاستنكار من مؤيدي مرسى، متهمين إياها بالتحريض على العنف والتحالف مع قوى الثورة المضادة (حركة تمرد في ذكرى تأسيسها، 2015) وعمد مؤيدي مرسى لإنشاء حركات مناهضة لها " مؤيد "، تجرد " ولكنها لم تكن قادرة على الحشد الإعلامي والتعبوي التي قامت به تمرد، وقد أيدت تمرد قوى المعارضة والحركات السياسية كحركة كفاية و الجمعية الوطنية للتغيير و حركة 6 أبريل ، وقد انتشرت فروع تمرد فى كافة محافظات الجمهورية ، وضمت إليها المتطوعون من الشباب وذلك لسرعة التأثير و القدرة على الحشد الجماهيري ، وفى تلك الأثناء تضامنت جبهة الإنقاذ مع تمرد نظراً لانتشارها الواسع بين الجماهير فى الشارع ، وهو ما كانت تفقده جبهة الإنقاذ ، وقد أدى نجاح حركة "تمرد" فى إسقاط الرئيس محمد مرسى ، وإزاحة حكم الإخوان المسلمين ، وتقويض دعائم تيار الإسلام السياسي فى مصر ، إلى تدشين حركات تمرد شبيهة فى دول عربية وإسلامية أخرى مثل تونس والمغرب والسودان وتركيا وغزة ( اللبان ، 2014)، انشقاقات ساهمت فى حل تمرد : فى نهاية عام 2013 ، بدأت الانشقاقات و الاتهامات بالفساد و التبعية تدب فى صفوف حملة تمرد (تمرد داخل حركة "تمرد ، 2013) ، فقد انشقت بعض قيادات الحركة عن لجنتها المركزية متهمين رموزها البارزة بالفساد المالي والسعي نحو تحقيق أهداف ومكاسب خاصة ، وأكد "محب دوس" أيضا أن هناك اتهامات تلاحق بعض قيادات الحركة أمثال محمود بدر ومحمد عبد العزيز ومي وهبة بالفساد المالي وتلقي أموال وتبرعات من جهات مشبوهة أو رموز للنظام السابق (نبيل ، 2013).

وفى يونيو 2014، أي بعد عام من عزل الرئيس محمد مرسى ، وجه بعض قادة حركة تمرد ، لعدد من زملائهم من مؤسسي الحملة اتهامات بالفساد " حيث قال أحمد المصري ، عضو اللجنة المركزية السابق للحملة " إن حركة تمرد "تصحیح المسار " حيث أحالت ٧ من أعضائها على رأسهم محمود بدر وحسن شاهين ومحمد هيكل ومي وهبة ومحمد عبد العزيز ومحمد نبوي إلى التحقيق، لقيامهم بأفعال تسيء للحركة بدون الحصول على موافقة أعضائها، مضيفا "السبعة قاموا بدعم أحد مرشحي الرئاسة ، واستغلال الحركة للنفع الشخصي كما حصلوا على أموال مخصصة للحملة واستخدموها للنفع الشخصي ، وتنافسوا على مقاعد البرلمان بما يخالف قواعد الحركة ، وهو ما دفعنا للتبرؤ منهم ، لأنهم لا يعبرون عن بقية أعضاء الحركة " (عبد الستار ، 2014 )، من جانب آخر قال " محب دوس " أحد مؤسسي الحملة : " بعد 3 يوليو انشق عدد من أعضاء الحملة طامعين

في خوض الانتخابات البرلمانية والحصول على المناصب السياسية مخالفين لوائح الحملة التي اتفق الجميع عليها والتي كانت تنص على عدم دعم مرشح رئاسي بعينه والوقوف خلف مرشح ذي خلفية مدنية ، و في 10 يونيو 2014 أعلنت الحملة في مؤتمر بمقرها العام عن حل نفسها لانتهاء الأسباب التي قامت من أجلها فضلاً عن تحقق مطالبها التي نادى بها.

## المحور الثالث: مستقبل الحركات الاحتجاجية

بعد 30 يونيو 2013، قامت السلطة الانتقالية بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالحقوق والحريات والتي أثرت بشكل مباشر على نطاق عمل ودور الحركات الاحتجاجية ويأتي على رأسها:

1. **قانون التظاهر:** يعد قانون التظاهر من أهم هذه القوانين حيث صدر وتم إقراره من قبل

الرئيس المؤقت عدلي منصور خلال الفترة الانتقالية لكن تم استخدامه بكثافة خلال بداية حكم الرئيس السيسي ضد المعارضين باختلاف توجهاتهم ومطالبهم. ولقد تضرر من تنفيذ هذا القانون العديد من أعضاء الحركات الاجتماعية الشبابية كحركة الاشتراكيين الثوريين، 6 إبريل وشباب الحركات الإسلامية المختلفة (عبد الستار، 2014).

ولقد كان الغرض الأساسي من إقرار قانون التظاهر بحسب الخطاب الرسمي للدولة هو تنظيم التظاهرات التي كثيراً ما صعب التعامل معها والسيطرة على تطوراتها، مما جعلها عرضة لاندساس العديد من الأفراد المخربين فيها ومن ثم خروجها عن هدفها الأساسي.

وقد كفل القانون حق التظاهر السلمي ولم يمنعه بشكل مباشر لكن تظل النقطة الخلافية هي الشروط التي وضعت للسماح بالتظاهرة من الأساس، حيث يجرم القانون "تنظيم تجمع عام أو مظاهرة أو موكب بدون إخطار قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته المكان المستهدف بصورة كتابية، وأن يتم الإخطار قبل البدء في المظاهرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل (قانون التظاهر ، 2013 ) ، بالإضافة لإعطاء وزير الداخلية ومدير الأمن الحق في إلغاء المظاهرة أو تغيير خط سيرها أو مكانها مما يعد انتقاصاً من حرية التنظيم والتظاهر ، من ناحية أخرى، فمع تطبيق القانون لم تلتزم الشرطة بشروط القبض على المتظاهرين و التي يجب أن تبدأ أولاً بتوجيه إنذارات شفوية من القائد الميداني بواسطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم استخدام الغازات المسيلة للدموع، وأخيراً الهراوات." كما "حظرت المادة 13، على قوات الأمن استعمال قوة أكثر من ذلك إلا

في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وطبقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الشرطة، أو بناء على أمر قاضي الأمور الوقفية." وهو ما لم يتم حسب شهادات المشاركين في عدة تظاهرات أهمها مظاهرة مجلس الشورى - التي كانت تتدد بالحاكمات العسكرية للمدنيين - وهي التظاهرة الأولى التي طبق عليها القانون، فالشرطة لم تعط للمتظاهرين الفرصة في أن يفوضوا المظاهرة بعد استخدام المياه لتفريقهم فتم القبض عليهم وبعنف (حقوق الإنسان، 2013)، مما يثير عدد من التساؤلات حول الهدف الحقيقي من القانون ومدى رغبته فعلياً في فتح مساحة للتظاهر أو التعبير عن الرأي.

2. **قانون الإرهاب:** الصادر في 16 أغسطس 2015 بعد سلسلة من الأحداث الإرهابية المتتالية منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي وخاصة في منطقة سيناء. وقد تعرض القانون للنقد لعدة أسباب أهمها "تغليظ العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام مع غموض واتساع المفاهيم التي تحدد التهم والمحظورات"، حيث يرد في مادته الثامنة عشر "يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنوات كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة."، وهذه المادة بالذات تمس نطاق عمل الحركات الاجتماعية حيث يمكن اعتبار رفعها لمطالب وشعارات تنادي بالتغيير محاولات "عنيفة" لقلب نظام الحكم أو تغيير شكل الحكومة مما يعرضها لخطر السجن والترصص لعملها بشكل دائم ( القانون 94، 2015 ).

3. **قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام ( القانون 92 ، 2016 ):** الصادر في ديسمبر 2016 ، و الذي بموجبه أعطى للحكومة صلاحية حجب المواقع الإلكترونية التي قد تستخدمها الحركات الاحتجاجية وقوى المعارضة ، حيث أقدمت الحكومة في مايو 2017 على حجب 21 موقعاً إخبارياً إلكترونياً بدعوى أنها تهدد الأمن القومي المصري ، وقد خلصت دراسة بحثية نشرها المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني ( عبد العزيز و آخرون ، 2017 ) " إن أحقية السلطة في الرقابة الإلكترونية من عدمها ، لا تتم عبر محددات واضحة بل إنها متغيرة حسب الأهواء ، فالغرض الأساسي للرقابة الإلكترونية كان

بهدف الإشراف علي المحتويات غير اللائقة عُرفياً ، وسياسياً ، ولكن اتجه ذلك الغرض إلي شكل أكثر تعسفاً حيث مثلت الرقابة الإلكترونية أداة للاستبداد ، وقمع الحريات حسب أهواء كل سلطة مع أخذ مطاطية القوانين كذريعة لوضع إطار وهمي علي شرعية تلك الرقابة ."

4. **قانون تنظيم الجمعيات الأهلية** : و أهمية هذا القانون أنه يقيد العملية التي يمكن من خلالها تحول حركة اجتماعية حرة إلى حركة مؤسسية منظمة في شكل جمعية أو شركة مدنية أو مساهمة، حيث أنه "يقصر هدف الجمعيات على الأهداف الإنسانية فقط دون الحقوقية أو الدفاعية" ( إبراهيم ، 2012 ) ، كما يمنع حصول الجمعيات على تمويل دون إذن مسبق من الجهات التنسيقية ويعتبر أموالها أموالاً عامة ، هذا ولقد نص القانون على عقوبات سالبة للحرية تصل إلى 15 سنة سجن في حالة مخالفة هذه الشروط ، وهو ما يعني أن هذا القانون كان سيقف حائلاً أمام تطور العديد من الحركات لشكل تنظيمي أكثر مؤسسية وفاعلية فإذا كان قد صدر بعد ثورة يناير مباشرة فإنه كان سيؤدى إلى منع قيام عدد كبير من ائتلافات شباب الثورة التي تحولت فيما بعد إلى جمعيات أهلية مشهورة بسبب التخوف من صعوبة الاستمرار في ظل هذا التضيق، كما أنه "يؤسس لإخضاع منظمات المجتمع المدني ( الموجودة بالفعل ) لسيطرة الحكومة والمؤسسات الأمنية" ( القانون 70 ، 2017 ) .

## الخاتمة

عندما يشعر المواطن أن الضغوط تزداد عليه سواء كانت ضغوطاً اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية، فهو يصل إلى مرحلة تراكم الغضب بداخله، وهذا الغضب المكتوم قد يتحول في أي وقت إلى التعبير عنه عبر أحد مظاهر الاحتجاج (تظاهر - اعتصام - إضراب - عصيان)، وقد برز دور الحركات الاحتجاجية في سياق الأزمات التي تعرض له المجتمع المصري كغياب الديمقراطية والأخذ بنظام سياسي شمولي يسيطر على مؤسسات الدولة. وتتفاعل التغيرات في البيئات السياسية، نتيجة للتغيرات المتزايدة في حيز الحركات الاحتجاجية، وفي جميع الأحوال يمكن القول إن التأثير الحقيقي لهذه الحركات الاحتجاجية كان يكمن في إثبات الموقف والحضور وفرض النفس

كفاعل مهم في المشهد السياسي والاجتماعي العام، فأصبح من الضروري الأخذ بالاعتبار وزن هؤلاء الفاعلين.

### محفزات نشأة الحركات الاحتجاجية

- انخفاض شعبية النظام الحاكم.
- نظام سياسي يتقبل الرأي الآخر، ويغل أداته الأمنية في مواجهة الرأي الآخر.
- وسائل إعلام تستطيع نقل أهداف ومطالب تلك الحركات والتفاعل معها عبر عدة وسائل.
- التقف الشباب حول تلك الحركات والتعاطي مع التجارب الناجحة في دول أخرى.
- الاقتناع الجماهيري بمطالب تلك الحركات وهو عامل التأثير الأول في انتشار الحركة.

مقارنة بين آليات التعبئة المستخدمة من الحركات الاحتجاجية : يلاحظ أن حركة كفاية اعتمدت على الإعلام بصورة كبيرة كألية للحشد واستخدمت الشارع النخبوي ، أي التظاهر أمام مؤسسات بعينها لها ثقل في صفوف النخبة ك نقابة الصحفيين و دار القضاء العالي ، لتأتى حركة 6 إبريل و تستخدم الإعلام بكل وسائله و الشارع في آن واحد ، حيث كانت تمتلك القدرة على التعبئة لما تضمه في صفوفها من مجموعات كبيرة من الشباب قادرين على التحرك و الانتشار و الإقناع ، ومن ثم اعتبرت 6 إبريل حركة خارج الإطار النخبوي ، لأنها مشكلة من الشباب وانتشرت في كل محافظات مصر ، بينما الجمعية الوطنية للتغيير لم تتخذ الشارع ألية للحشد و التعبئة بقدر ما استخدمت الإعلام من خلال المؤتمرات التى عقدتها كألية للتعبئة ، وإن استطاعت أن تقوم بعدة وقفات احتجاجية ، ولكن انتشارها لم يكن بقوة 6 إبريل ، وتأتى حملة تمرد لتكون الأكثر زخماً من سابقتها حيث أنها استخدمت الإعلام الداخلي و الخارجى ، و استطاعت أن تحشد طوائف عدة من المجتمع للتوقيع على استمارة تطالب بإجراء إصلاحات سياسية و تغيير سياسي عاجل ، ولكنها ساهمت في استقطاب حاد بين المصريين تجاه قضية تغيير النظام .

واقع الحركات الاحتجاجية الآن: في المجلد فإن التشريعات المتتالية التى صدرت بعد 30 يونيو 2013 تقدم رؤية أكثر اتساعاً لحال المجال العام في مصر والجهد المبذول لتقييد الاحتجاج، مما يثار معه العديد من التساؤلات حول احتمالية وجود حركات اجتماعية في هذا السياق المتأزم، وقدرتها

على تحمل مخاطر عديدة للعمل في الشارع والضغط على السلطة لتحقيق أية مطالب في ظل توجه رسمي معادٍ لأي عمل معارض أو خارج عن الأطر المحددة.

### نتائج الدراسة:

1- استطاعت الحركات الاحتجاجية السياسية إحداث حالة من الحراك السياسي والاجتماعي

داخل المجتمع المصري مما كان له أثره في نشر ثقافة الاحتجاج.

2- هناك علاقة طردية بين الحشد الجماهيري والتغيير السياسي، فقناعة المواطنين بأهداف

الحركة الاحتجاجية وتبنى مطالبها يسهم في قدرتها على التأثير في النظام السياسي والقدرة على التغيير.

3- تعد التجربة المصرية ذات خصوصية في الاحتجاج، خاصة وإن هناك سوابق في تحول

أعمال الاحتجاج الجمعي السلمي إلى ممارسة العنف المتبادل بين السلطة والمحتجين، وخاصة من بعض القوى السياسية والاجتماعية وبعض التيارات المتشددة والتي جاءت كتعبير صادق عن محصلة من الاختلالات والتناقضات المرتبطة بالمشكلات الكبرى، التي واجهها المجتمع المصري حينذاك.

4- ليست كل الحركات الاحتجاجية ذات طبيعة نخوية، فحركتي 6 إبريل وتمرد قد جاءتا

نتيجة لجهود تطوعية شبابية، عكس حركتي كفاية والجمعية الوطنية للتغيير، وبالتالي فالدراسة تدحض فرضية أن كل الحركات الاحتجاجية السياسية ذات طبيعة نخوية.

5- كل الحركات الاحتجاجية التي تم معالجتها في الدراسة نشأت من رحم الطبقة المتوسطة

بمختلف درجاتها ، وبالتالي توفر فيها قدر مهم من التعليم و الثقافة و الاكتفاء الاقتصادي لحد ما ، وبالتالي أتت تلك الحركات في صورة منظمة ولها قيادة و أهداف و قدرة على التواصل مع الجماهير و السلطة ، و الكفاءة في استخدام وسائل التواصل و التكنولوجيا ، بينما الاحتجاج الذي ينشأ من الطبقات الفقيرة لا تجد له حركة منظمة أو قدرة على إدارة مناورات الأزمة ، فيتسم بالعنف دوماً و التعبير عن المطالب دائماً في الشارع ، و تتمثل غالبية تلك الاحتجاجات في مطالب اقتصادية ، ومن ثم لا يتخوف النظام السياسي من

تلك الاحتجاجات لأنها لا تطالب بتغيير في بنية النظام بقدر مطالبها في تلبية احتياجات اقتصادية فقط .

6- أثبتت الدراسة أن هناك عوامل أسهمت في اختفاء الحركات الاحتجاجية منها:

- عوامل بنيوية في هيكل تلك الحركات (الانشقاقات والاستقالات).
- تحولات جذرية لقيادة تلك الحركات نحو تغير مواقفهم.
- محاولات السلطة الحاكمة استمالة قادة تلك الحركات.
- التشريعات المقيدة للحق في التظاهر.
- انحسار الدعم الخارجي.
- المحاصرات الأمنية.

7- انغلاق المجال العام وصعوبة الحضور للحركات الاحتجاجية بعد 2013/7/3.

## المراجع

- دستور جمهورية مصر العربية، مجلة الدستورية، العدد الحادي عشر، السنة الخامسة، إبريل 2007.
- دستور (2014) جمهورية مصر العربية.
- قانون 94 (2015)، بشأن مكافحة الإرهاب.
- قانون 92 (2016)، بشأن التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام.
- قانون 70 (2017)، بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي.
- أبو القمصان، نهاد (2012) حرية الميدان: قراءة في مسارات الثورة المصرية ومشاركة المرأة فيها، القاهرة.
- البصراطي، محمد نور (2017)، النظام السياسي المصري.. الملاحح والسمات 1970: 2016، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- حسين، أحمد سيد (2008) الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي "حالة حركة كفاية المصرية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- شومان، إيمان أحمد (1996)، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حسنى، إيمان محمد (2012)، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد الهادي، شيماء (2005)، المعارضة غير الرسمية في مصر، كفاية وأخواتها، مشهد سياسي ساخن، ط1، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- العجاتي، محمد (2011)، "الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العماري، عباس رشدي (1993)، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- ليلة، على (1993) الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، الندوة الفرنسية الخامسة، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، القاهرة.
- مجيب، مي، في على الدين هلال (2013)، الصراع من أجل نظام سياسي جديد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- غالى، أحمد إسماعيل وآخرون (2011)، "الرويني: لدينا أدلة على تلقي 6 أبريل تمويلا أفريقيا وكفاية غير مصرية"، المصري اليوم، العدد 2597.
- عبد العزيز، أشرف (2012)، كيف تؤثر المظاهرات على والاعتصامات في سياسات الدول؟، السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 187.

- رجب، أيمن احمد (2012) لماذا سياسات الشارع؟ المحتجون: كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات فى سياسات الدول؟ ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 27.
- إبراهيم، هند أحمد ( 2012 ) ، دور الحركات الاجتماعية فى إحداث الثورات دراسة حالة :حركة كفاية - 6ابريل ، الحوار المتمدن-العدد: 3867 .
- النوبي، أحمد، 6 إبريل". من دعم 30 يونيو إلى تعطيل خارطة الطريق ، 28 يونيو 2014 ، على الرابط ، [http://www.dotmsr.com/details/574676/6-](http://www.dotmsr.com/details/574676/6-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-)
- البرادعي والمصريون في الخارج ، على الرابط <http://carnegie-mec.org/sada/41641> .
- تمرد تصحيح المسار " تعلن حل نفسها.. وتستعد لتأسيس مؤسسة "الجماهير" .. وتطالب السيسي بـ7 مطالب ، 10/6/2014، على الرابط <http://gate.ahram.org.eg/News/5>
- إسماعيل ، دنيا الأمل، مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري ، 12/7/2010 ، على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid>
- عقل ، زياد ، حالة الحركات الاجتماعية في مصر ... التشتت وشبح الأفول، 2/6/2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، على الرابط <http://acpss.ahram.org.eg/News/16312.aspx>
- عبد الصادق ، عادل ، انيمونوس : الاحتجاج الإلكتروني عبر الدول، 2/4/2013، على الرابط [http://www.accronline.com/print\\_article.aspx?id=12123](http://www.accronline.com/print_article.aspx?id=12123)
- عطل قطار الإصلاح فتعثرت « كفاية » وأخواتها ، بتاريخ 2/1/2007 ، على الرابط <http://www.alwasatnews.com/news/print/208990.html>
- المشاركة السياسية للشباب بين البنى الحزبية والحالة الثورية - الحالة المصرية نموذجا ، 17/12/2012، على الرابط <http://www.maatpeace.org/old/node/3962.htm>
- "6 إبريل". قصة حركة صدعت رأس النظام ، 6ابريل 2014 ، على الرابط <https://almesryoon.com/story/431947/6->
- 6 أبريل" تهدد بمقاضاة المجلس العسكري بعد اتهامه لها بتلقي أموال خارجية ، 24 يوليو 2011 ، على الرابط <https://www.alarabiya.net/articles/2011/07/24/159030.html>
- 6 أبريل تحشد لمظاهرات «30 يونيو» بـ5 ملايين منشور.. وتدعو لـ«عصيان مدني»، 23/6/2013، على الرابط <https://www.almasryalyoum.com/news/details/>
- أبو راس ، ميادة محمد محمد ، حركة 6 أبريل ودورها فى عملية التعبئة والحشد فى الفترة من " 25 يناير وحتىى 30 يونيو" ، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط <http://democraticac.de/?s=%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9+6>
- الجمعية الوطنية للتغيير ... أول من مارس طرق الأبواب بالشارع السياسي المصري، على الرابط <http://noreed.horizon-studios.net/noreed/Watanya.aspx> .

- الجمعية الوطنية للتغيير الكيان المؤسسي الوحيد القادر على أحداث التغيير بمصر ، 2010/9/25 ،  
على الرابط <http://www.tuess.com/alfajrnews/40450> ،
- حملة "تمرد" لخلع الرئيس ، 13 مايو 2013 على الرابط  
<https://www.skynewsarabia.com/web/article/235546/%D9%85%D8%B5>
- حركة تمرد في ذكرى تأسيسها.. واجهها أنصار مرسي بمؤيد وتجرد.. 2015/5/28 ، على الرابط  
<http://almogaz.com/news/politics/2015/04/28/1974356>
- حجب 21 موقعا إلكترونيا بينها موقع "الجزيرة" القطرية ، 2017/5/25 ، على الرابط  
<http://www.france24.com/ar/20170525-%D9%85%D8%B5%D8%B1->
- حجب المواقع في مصر.. صراع مستمر، بتاريخ 2017/8/24، على الرابط  
http://www.bbc.com/arabic/media-41044381 .
- حركة 6 أبريل تقاطع انتخابات الرئاسة المصرية وتصفها بأنها محاولة لـ"تتويج السيسي"، 14  
2014/5/ ، على الرابط  
[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140514\\_egypt\\_elections\\_b](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140514_egypt_elections_b)  
[oycott\\_6\\_april](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/05/140514_egypt_elections_b)
- شريف درويش اللبان ، إعادة تقييم للدور : حركة تمرد تنهي حكم الإخوان ، 2014/74/2 ، على  
الرابط <http://www.acrseg.org/8993>
- القبض على 4 قيادات من 6 إبريل بالجيزة ، 2015/12/29 على الرابط  
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=29122015&id=e1da9dff-c5f6-412e-b4ad-8beebd495159>
- القبض على شريف الروبي القيادي بحركة 6 إبريل ، 2016/4/22 ، على الرابط  
<http://cairoportal.com/story/541903/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A>
- الرقابة الإلكترونية وحرية الرأي و التعبير :دراسة مقارنة بين مصر وايران، المركز العربي لأبحاث  
الفضاء الإلكتروني، على الرابط  
[http://accronline.com/article\\_detail.aspx?id=25895](http://accronline.com/article_detail.aspx?id=25895) .
- القبض على محمد عادل أحد مؤسسي حركة 6 إبريل بالدقهلية، 2017/7/6 ، على الرابط  
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/1158847>
- الجمعية الوطنية للتغيير تفتح النار على نظام مبارك.. وتنظم سلسلة مؤتمرات لكشف فساد، 13  
أغسطس 2014 ، على الرابط  
<http://www.youm7.com/story/2014/8/13/%D8%A7%>
- المجلس العسكري يوقف العمل بقانون الطوارئ ، 24 / 1 / 2012 ، على الرابط ،  
[http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/05/120531\\_egypt\\_emergency\\_mubarak.shtml](http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/05/120531_egypt_emergency_mubarak.shtml)
- النص الكامل لقانون تنظيم التظاهر، "24 نوفمبر 2013، على الرابط  
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/346065>

- قوى سياسية وحقوقية ترفض قانون التظاهر وتحذر من توغل إرهاب الإخوان، 17 فبراير 2014، على الرابط <http://www.dostor.org/307544>
- حقوق الإنسان : رصدنا تجاوزات في فض مظاهرة الشورى ، 28 / 11 / 2013 على الرابط <https://m.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8>
- إبراهيم ، هند أحمد- دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات دراسة حالة :حركة كفاية -6 إبريل ، 1 / 10 / 2012 ، على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266>
- عبد الستار ، هبه ، تمرد تصحيح المسار " تعلن حل نفسها : 10 / 6 / 2014 ، على الرابط : <http://gate.ahram.org/News/502988.aspx>
- هبه عبد الستار ، " الحرية للجدعان": نرفض الحكم بحبس النشطاء.. ويجب إسقاط قانون التظاهر ، بتاريخ 7 / 4 / 2014 ، على الرابط <http://gate.ahram.org/NewsContentPrint/1/70/476478.aspx>
- الوطنية للتغيير" تقترب من جمع مليون توقيع إلكتروني على "المطالب السبعة" ، بتاريخ 2010/12/17 ، على الرابط، <http://www.youm7.com/story/2010/8/17/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9>
- عبد العزيز ، ياسر، بخصوص حجب المواقع الإلكترونية ، بتاريخ 2017/5/27 ، على الرابط <http://www.almasryalyoum.com/news/details/1140122>
- Social movements: 1768 - 2004 , Charles Tally ,Copyright 2004 by Paradigm Publishers.